جامعة البصرة ـ مركز دراسات البصرة والخليج العربي ـ

المؤتمر العلمي الدولي العاشر. ٢٦-٢٧/١/ ٢٠٢١

(المحور الثقافي والاعلامي).

الجمعيات العلمية العراقية ودورها الريادي في مجالات التعاون الثقافي والعلمي الإقليمي المشترك ، دراسة مسحية .

أم د. عبدالرزاق رحيم صلال م د. آيات عبد جوني

جامعة البصرة ـ كلية الآداب الجامعة المستنصرية ـ كلية ابن رشد

ملخص البحث :

تعد الجمعيات العلمية رافدا من روافد الريادة العلمية في مجالاتها المختلفة . لذا أفردت لها وزارة التعليم العالي البحث العلمي قانونا خاصا بها ينظم نشاطاتها الثقافية والعلمية . فانطلقت بندواتها وحلقاتها النقاشية ومؤتمراتها العلمية المحلية والدولية لتدخل معترك الحوار العلمي والتنموي في اطار التعاون الإقليمي المشترك ، رافعة شعار الحوار مرتكز لبناء علاقات عراقية ـ دولية متطورة .

وتأتي هذه الدراسة لتسطر الضوء على نماذج مختارة من أنشطة بعض الجمعيات العلمية العراقية من خلال قنوات متعددة ، منها إقامة الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية وإصدار المجلات العلمية المحكمة ، وإقامة ورش العمل المحلية والدولية ،وغيرها من أوجه الفعاليات الثقافية والعلمية ، التي تعزز من مجالات التنمية ، وتحقق فاعلية التعاون المشترك بين العراق ومحيطه الاقليمي والدولي عبر منصة العلم والثقافة ،بما يحقق للعراق مكانته العلميةالمميزة بين دول المنطقة .

كما أن هذه الفعاليات العلمية سوف تستثمر في تطوير مختلف سيل المعرفة المتبادلة بين الشعوب ، فتعزز أواصر العلاقات الثقافية .

وسعى الباحثان إلى دراسة وتقييم واقع العلاقات العلمية العراقية مع دول العالم المختلفة ، والبحث في آفاق التعاون الاستراتيجي ، وتسليط الضوء على الفرص المتاحة لتطوير تلك العلاقات نحو الأفضل والأمثل من خلال توصيات اعتمداها في ختام البحث ترشد إلى تفعيل حواري ثقافي علمي مؤسس على علاقات اقليمية.

كما تكمن أهمية البحث أن هناك نسبة كبيرة من الباحثين الأكاديميين والمثقفين والأدباء يجهلون كنه الجمعيات العلمية ووجودها ودورها الفاعل في الحياة الثقافية .

وقسمت الدراسة إلى مطالب ثلاثة تناولت في الأول منه تصنيف النشاطات العلمية للنماذج المختارة من الجمعيات العلمية بعد التعريف المختصر بمجمل شخصية كل جمعية علمية ، وفي المطلب الثاني درست طبيعة الريادة العلمية لتلك الجمعيات من خلال نتاجها العلمي ودور الاعلام في نشرها للمثقفين والباحثين ، أما المطلب الثالث فشرحت فيه واقع تلك العلاقات الثقافية العلمية المتبادلة وسبل تطويرها ، وختمت الدراسة بجملة توصيات ونتائج استوحى منها الباحثان ما استنبطاه من قيم علمية وثقتها الدراسة . ومن الله نستمد العون والتوفيق

المحتويات :

المقدمة .

المطلب الأول :

أولا :

ثانيا :

المطلب الثاني :

أولا :

المطلب الثالث :

أولا :

ثانيا :

النتائج والتوصيات .

الهوامش والمصادر .

المقدمة .

تناولت هذه الدراسة الدور المهم للجمعيات العلمية ومراكز البحوث في ثقافة التواصل والحوار الثقافي والعلمي . ويعد العراق من الدول الغنية بعمقه الثقافي وإرثه الحضاري الممتد لآلاف السنين . فأولت قوانينها الاهتمام بسن التشريعات المنظمة لعمل ونشاطات لجمعيات العلمية ومراكز البحوث ، وهو قانون تأسيس الجمعيات العلمية المرقم (٥٥ لسنة ١٩٨١) العلمي بين الشعوب والأمم . ولا يكاد يخلو عام من استحداث او فتح جمعيات ومراكز دولية لتنمية التعاون الثقافي والعلمي بين شعوب العالم يختص معظمها بموضوعات الترجمة والتوثيق والنشر والتواصل .

ويعد حوار الحضارات وتواصل الثقافات من أهم العوامل التي تساهم في بناء مجتمع عالمي متقدم ، ينشد الرفاهية والسلام لأناسه ومجتمعه . ولكن هناك صعوبات تحول دون تحقيق هذا الهدف ، حيث تحاول كل ثقافة تفرض نفسها على الثقافات الأخرى وان بقية الثقافات يشوبها النقص وعدم الصلاحية ويفترض تهميشها .

ويقف العراق اليوم عند مفترق طرق خطير بسبب تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية يعيشها شارعه العام ، مما يفرض على نخبه العلمية أن تتواجد على كافة الصعد المجتمعية للأخذ بالبلد إلى مصاف الدول في رقيها ورفاهيتها على مختلف الصعد . أما محاولات عزلة العلماء وغياب قنوات التواصل والاتصال معهم فتعد من العوائق المهبطة لعمل الجمعيات العلمية ونشاطاتها المختلفة . فغياب الفعاليات والدراسات العلمية واجراء البحوث التطبيقية والاستراتيجية يؤدي الى شل كافة برامج الدولة المؤسسة لبناء صروح التقدم والازدهار لشتى المجالات الثقافية والعلمية . وهو ما يؤدي إلى صعوبة وضع الحلول الناجعة لمشاكل البلد المتراكمة بدء من عام ٢٠٠٣.

أولا : وسائل الجمعيات العلمية في تفعيل التعاون والحوار الثقافي الاقليمي .

تتعدد وسائل تفعيل نشاطات الجمعيات العلمية بغية التعاون العلمي والثقافي الاقليمي والدولي حسب تنوع تلك الأنشطة وامتلاكها لتلك الوسائل ، وهو أمر نابع من قدراتها الذاتية في تحقيق أهدافها وأنشطتها العلمية المختلفة . وأهم تلك الوسائل هي :

١- اللقاءات والحوارات الثقافية : إن ديمومة التواصل العلمي مع المؤسسات والمراكز البحثية والجمعيات العلمية والجامعات المختلفة ، تسهم بشكل فاعل في خلق بيئة علمية حوارية نقاشية ينتج عنها نشاط علمي مثمر يصب في تحقيق الأهداف العلمية المنشودة .وهو ما عمدت إليه جمعية المشكاة الثقافية ، وجمعية المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة في لقاءاتها الثقافية والعلمية مع جامعة (آزادي الإيرانية) .

٢- المجلات الأكاديمية : تساهم البحوث العلمية التي تنشر في المجلات الأكاديمية التابعة للجمعيات العلمية في تأطير وتوسعة مجالات التعاون العلمي وتفعيله بدرجة مثلى ، وهو . معمول به في مجلات (حولية المنتدى) التي تصدرها جمعية المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة ، ومجلة (نسق) التي تصدرها الجمعية العراقية للدراسات التربوية والنفسية .

٣- التعشيق مع الجامعات والمراكز البحثية ، من خلال مذكرات تفاهم وبروتوكولات تعاون علمي . وهو ما عمدت بعض الجمعيات العلمية العراقية عندما وافقت على الموافقة المشاركة في أنشطة علمية داخل جامعة البصرة عبر ممثليها في محافظة البصرة ، والذي نتج عنه توجيه الدعوات لرؤساء الجمعيات العلمية لحضور تلك الفعاليات العلمية .ومن الجمعيات العلمية التي وجهت لها الدعوات والمشاركة :

- جمعية المشكاة الثقافية .

- جمعية المترجمين العراقيين .

- جمعية العراقية للدراسات التربوية والنفسية .

- جمعية العلم والمعرفة .

- جمعية المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة .

- جمعية علوم الحديث العلمية .

- جمعية الكفاءات العلمية والفنية .

- الجمعية العراقية لتكنلوجيا المعلومات .

- جمعية اختصاصي المكتبات والمعلومات والتوثيق العراقية .

- جمعية الرابطة الوطنية للمثقفين والأكاديميين العراقية .

ثانيا :التنوع الثقافي والعلمي في فعاليات الجمعيات العلمية وأثره في التنمية المستدامة .

يعد التنوع الثقافي والعلمي من المدخلات الايجابية المشجعة على اقامة التنمية المستدامة وديمومتها . لذا عمدت الجمعيات العلمية الى استغلال هذا التنوع في برامجها الثقافية ، معتمدة على دعوات أممية لتفعيل دور هذا التنوع خدمة للناس أجمع . وأهم تلك الدعوات :

١ـ اعتمدت اليونسكو الإعلان العالمي للتنوع الثقافي في عام٢٠٠١ .

٢ـ كما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول / ديسمبر٢٠٠٢ قرارها المرقم ٥٧/٢٤٩ في ٢١ أيار/ مايو يوما عالميا للتنوع الثقافي للحوار والتنمية .

٣ـ وفي عام ٢٠١٥ اعتمدت اللجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع مشروع قرار بشأن الثقافة والتنمية المستدامة (A C.٢ ٧٠ L. ٥٩) الذي اكد على مساهمة الثقافة في الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة .

ويجد المتصفح لنشاطات الجمعيات العلمية الفعالة أن مشاركات باحثيها ، وتنوع ثقافاتهم وأجناسهم العرقية ، وقومياتهم لدليل على وجود هذا التنوع وفعاليته في نجاح تلك المؤتمرات الدولية .

إن الاحتفال باليوم العالمي للتنوع الثقافي للحوار والتنمية المستدامة يعكس المكمن الذي تصبو إلى تحقيقه تلك الأهمية من وراء التنوع الثقافي من خلال استغلال هذا التنوع لجسر الهوة بين الثقافات العالمية الهادفة لتحقيق محركات التنمية نحو رفع مستويات التطور الاقتصادي والثقافي ، لان هذا التنوع بفعاليته هذه يعد وسيلة للعيش الآمن لحياة فكرية ومعنوية وروحية وهو ما تنص عليه الصكوك الدولية التي تنظم مجال الراث الثقافي التي تتيح ركيزة صلبة لتعزيز التنوع الثقافي .(اليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية موقع الأمم المتحدة ،www.un.org)

وفي ظل الظروف الراهنة التي يمر بها العالم أجمع ، وما ابتلي به من انتشار جائحة فايروس كورونا ، سعت الثقافة لتكون مصدرا للمرونة هير اقامتها المؤتمرات العلمية العالمية الافتراضية ، كمصدر للتواصل ، ونشر الثقافة عير الانترنت وشبكات التواصل المختلفة . وبما أن المؤتمرات والفعاليات العلمية من أبرز ما تسهم به الجمعيات العلمية به الجمعيات العلمية فقد دأبت تلك الجمعيات على إقامتها حفاظا على هويتها الثقافية والعلمية .

ومن تلك المؤتمرات العلمية الافتراضية التي اقامتها المؤسسات العلمية المتخصصة ، والجمعيات العلمية أو ساهمت عبر مشاركة أعضائها فيه :

١ـ المؤتمر العلمي الافتراضي الأول للجمعيات العلمية العراقية الذي أقيم في ذي قار تحت عنوان (خط الابداع الأول في مواجهة كورونا للمدة من ١٧ـ٢٠٢٠/٥/١٨

ـ مشاركة أعضاء جمعية اطباء الباطنية في ذي قارفي المؤتمر الدولي الافتراضي لكلية الطب في جامعة الأنبار بالتعاون مع الكلية الملكية البريطانية موقع جمعية أطباء الباطنية في ذي قار(tg - internist. Com)

٣- مؤتمر مالية العراق الافتراضي الذي أقامته شركة فرونتير اكسينج (موقع الأخبار الإلكتروني المنشور بتاريخ كانون الثاني ٢٠٢١ Akhbar.org

النتائج والتوصيات :

١ـ التركيز على تفعيل دور الجمعيات العلمية ، والمراكز البحثية المعتمدة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، من خلال دعم مشاركاتها الخارجية والمحلية في الندوات والمؤتمرات الدولية لاكتساب الخبرات في مجال تطوير القابليات والقدرات والبحوث العلمية الرصينة .

٢ـ العمل على تنوع تخصصات الجمعيات العلمية ، لتشمل تخصصات حديثة ، تواكب التطور العلمي المستحدث في العلوم والمعارف المختلفة .

٣ـ ضرورة تعشيق البحث العلمي والتعاون مع الجمعيات العربية والأجنبية المناظرة للجمعيات العلمية العراقية خدمة للعلم والارتقاء بالباحثين الى مستويات علمية عليا ، بدء من المحيط الإقليمي العربي . ناهيك عن التعاون العلمي بين الجمعيات المحلية المتناظرة .

٤ـ على الجمعيات العلمية مجتمعة ومنفردة وضع خطط علمية دورية سنوية لنشاطاتها المختلفة تواكب التطور المتسارع في العلوم والمعارف المتنوعة .

٥ـ تفعيل التنسيق العلمي بين الجامعات والجمعيات العلمية من خلال التشاركية في اقامة المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية التي تخدم المسيرة العلمية وتنميتها المستدامة .

٦ـ البحث عن موارد دعم للجمعيات العلمية ماديا ومعنويا لإقامة نشاطاتها العلمية ، سواء كانت رسمية أو أهلية .

أهمية مجالات التعاون الثقافي الاقليمي في تنمية العلاقات الثقافية الدولية

إعداد: باسم راشد

تزايد الاهتمام بالثقافة على مدار العقود الماضية في السياسة الدولية بشكل عام، والأمن القومي بشكل خاص، إلا أن فكرة "الثقافة" في حد ذاتها تظل مراوغة في بعض الأحيان، فضلاً عن أن دمج "الثقافة" مع "الأمن" يثير مجموعة من الموضوعات حول كيفية الترابط بينهما، وإلى أي مدى يؤثر كل منهما في الآخر، وكيف يتحقق "الأمن الثقافي" كأحد عناصر منظومة الأمن القومي للدول؟

وتتفق التعريفات المختلفة والمتعددة لمفهوم الثقافة، على أنها تعبر عن "النشاط الفكري والفني والأعمال التي تُنتَج من ناحية، والمعتقدات والفنون والعادات والأعمال التي ينتجها مجموعة من الناس في وقت ما من ناحية أخرى"، ومن ثمَّ فإن الثقافة تغطي على نطاق واسع الأشياء الملموسة كالتحف والقطع الأثرية، والأشياء غير الملموسة كاللغات والمعتقدات.

وقد شهد العقد الماضي تعدياً على بعض الآثار الثقافية المهمة مثل تماثيل "بوذا" التي دمرتها حركة طالبان في أفغانستان في ٢٠٠١، مما دفع إلى ضرورة وضع حد لمثل تلك الاعتداءات، وإعادة النظر في التفاعلات المتعددة والمتبادلة بين الثقافة والأمن القومي.

في هذا الإطار، صدر كتاب حديث للكاتب "إيريك نيميث"، تحت عنوان "الأمن الثقافي.. تقييم قوة الثقافة في الشؤون الدولية"، حيث يُعد أول كتاب يتناول – من خلال عشرة فصول - العلاقة المتبادلة بين القيم السياسية وأمن الممتلكات الثقافية، ويناقش الآثار المترتبة على قوة الثقافة في الشؤون العالمية؛ ومن ثم فإن التقاطع بين هذه القضايا يشكل الأساس لحقل جديد يتناوله هذا الكتاب، وهو "الأمن الثقافي".

وينقسم الكتاب - في إطار فصوله العشر - إلى ثلاثة أقسام رئيسية، حيث يعكس كل قسم منها بعداً مختلفاً من الأمن الثقافي. ويتناول القسم الأول العلاقات بين الممتلكات الثقافية والأمن القومي من منظور تاريخي، وذلك بالتركيز على دور الأعمال الفنية والتحف الثقافية والقطع الآثرية في الصراعات المسلحة. أما القسم الثاني فيناقش الممتلكات الثقافية من منظور اقتصادي. فيما يتناول القسم الثالث دور الممتلكات الثقافية في السياسات الخارجية للدول، بالإضافة إلى التهديدات التي تتعرض لها الدول في هذا الصدد، وكيفية مواجهتها.

مستويات دراسة العلاقة بين الثقافة والأمن

يعد مفهوم "الممتلكات الثقافية" مصطلحاً جديداً نسبياً في استخدامه، ولمقتضيات التوضيح فإن الكاتب يقصد به "التحف والأعمال الفنية المختلفة، سواء كانت لوحات فنية أو تماثيل منحوتة أو آثار أو غيرها، وكذلك الهياكل والمواقع والآثار التاريخية والدينية".

ويُميز "نيميث" بين ثلاثة أبعاد لدراسة العلاقة بين الأمن والثقافة؛ وهي:

١ ـ البُعد المادي، ويُعنَى بالتهديدات الأمنية للممتلكات الثقافية أو ما يُطلق عليه "جريمة الفن"، مثل سرقة التحف الفنية من المتاحف أو تدمير الهياكل الثقافية المختلفة.

٢ ـ البُعد الاقتصادي، ويعبر عن القيمة المالية لتلك الممتلكات الثقافية أو ما يعرف باسم ـ"سوق الفن"، ومن ذلك مبيعات التحف الفنية أو الفنون الجميلة من خلال التجار أو المعارض أو المزادات المنتشرة عالمياً.

٣ ـ البُعد السياسي، ويُقصد به دور الممتلكات الثقافية في السياسة الخارجية أو ما يسمى "الدبلوماسية الثقافية"؛ فتبادل الأعمال الفنية بين المتاحف، واستعادة بعض الدول للأعمال الفنية الثقافية كاللوحات والآثار من بعض المتاحف الدولية، والتعاون الدولي للحفاظ على المواقع التاريخية، كلها أمثلة على تلك الدبلوماسية الثقافية.

ويشير الكاتب إلى أن المراجعة التاريخية لدور الثقافة توضح الاتساع والنمو التدريجي لكل بُعد من تلك الأبعاد خلال القرن التاسع عشر، لكن التوسع المكثف والأكبر كان بعد الحرب العالمية الثانية. ومع استمرار التوسع وتراكمه بدأ تأثير تلك الأبعاد يُضاعف من أهمية "الأمن الثقافي"، فقد ازدادت تهديدات نهب وسرقة الأعمال الثقافية بشكل كبير على مستوى العالم؛ فمن الناحية الاقتصادية نجد أن "أسواق الفن" قد انتشرت وكثر الاعتماد عليها وتوَّسعت من الناحية المالية، حيث أصبحت عالمية، مع تزايد تجارة الأعمال الفنية والثقافية عبر غالبية الأمم. ومن الناحية السياسية، فقد حَمَت سلسلة الاتفاقيات والقوانين الوطنية الممتلكات الثقافية إلى حد كبير، لكنها أيضاً جعلتها "مُسيَّسة".

لذا فإن توسُّع وامتداد تلك الأبعاد قد ساهم في تقوية العلاقة بين الممتلكات الثقافية والأمن العالمي؛ ففيما يتعلق بجريمة الفن ـ كما أوضحناها سابقاً ـ نجد أن تزايد معدلات السرقات والتزوير للأعمال والتحف الفنية والثقافية وكذلك الاتجار العابر للحدود فيها، إلى جانب تدمير الآثار أثناء التدخلات العسكرية في دولة ما أو زيادة أحداث الفوضى فيها، نتيجة ثورة أو أي تغيرات جذرية، كل ذلك ساهم في تعميق أهمية الممتلكات الثقافية للسياسة الخارجية للدولة. ويشير الكاتب إلى أن الإساءة للآثار والفنون الجميلة قد تطورت على مدار التاريخ من مجرد كونها غنائم للحرب إلى وسيلة للإرهاب تهدف، بشكل حثيث، إلى محو التراث الثقافي للآخر. وكذلك فقد زاد التبادل التجاري العابر للحدود للأعمال الفنية والثقافية من أهمية تلك الممتلكات الثقافية في العلاقات الخارجية بين الدول.

ومن الناحية السياسية، فقد أثَّرت الأهمية السياسية للممتلكات الثقافية على القيمة السوقية للأعمال الفنية، فضلاً عن أن ذلك زاد من خطورة استهداف الآثار خلال أحداث العنف السياسي. وقد أنتجت كل هذه التقاطعات المختلفة بين الفن والسياسة ومكافحة الإرهاب أرضاً خصبة لنشوء مجال جديد هو "الأمن الثقافي".

الأهمية التكتيكية للتراث الثقافي

يشير الكاتب إلى أن الإمبراطوريات على مدار التاريخ جنَّدت العلماء والباحثين للحصول على الأعمال الفنية كعنصر مُكمل للنصر العسكري. وخلال القرن الماضي قام الباحثون بدمج الفنون الجميلة والتحف والآثار في حملات الغزو، كما قاموا بتقييم التداعيات السياسية لتدمير المواقع التاريخية والآثار الدينية أثناء التدخل العسكري، مثل نهب المتاحف كما حدث في المتحف الوطني العراقي في بغداد أثناء التدخل العسكري الأمريكي عام ٢٠٠٣.

وبناءً على ذلك حوَّل المؤرخون وعلماء الآثار والباحثون القانونيون دور التراث الثقافي من طقوس للحرب إلى وسيلة للقتال؛ حيث شهدت الفترات الثلاث من الصراع الدولي منذ الحرب العالمية الثانية تطوير القيمة التكتيكية والاستراتيجية للتراث الثقافي.

ففي الحرب العالمية الثانية خطط أنصار النازية إلى نهب الأعمال الفنية وتدمير الهياكل التاريخية للخصوم كتكتيك للغزو.

وخلال الحرب الباردة مكَّنت الاكتشافات الأثرية في الدول النامية من تزايد نهب القطع الأثرية الثقافية، كما قادت الدراسات القانونية اللاحقة حول نقل الممتلكات الثقافية إلى تصاعد قيمة وأهمية التراث الثقافي، خصوصاً أنها كانت جزءاً من معركة سرية للسيطرة على العالم الثالث.

وبعد الحرب الباردة، ومع انتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود والإرهاب وتجارة الآثار واستهداف المواقع الثقافية في أعمال العنف السياسي؛ أدرج العلماء والباحثون الثقافة داخل النظريات الأمنية.

وفي هذا الإطار، أكد "نيميث" على الحاجة إلى تشكيل ما أسماه "جهاز الاستخبارات الثقافي"، وهو ما سوف يساعد على تقييم الأهمية التكتيكية والاستراتيجية للتحف والفنون ومواقع التراث الثقافي بالنسبة للأمن الوطني والإقليمي، وذلك لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها الأمن الثقافي، كما أنه سيكشف شبكات الإتجار العابرة للحدود، ويُقيِّم المخاطر التي تهدد مواقع التراث الثقافي، وسيكون بمنزلة الخطوة الأولى في تحقيق الأمن الثقافي ليس الوطني فقط بل الإقليمي أيضاً.

الاقتصاد السياسي للممتلكات الثقافية

أشار الكتاب إلى أن لوحة "الصرخة" لإدفارد منش قد بيعت في مايو ٢٠١٢ بمبلغ ١٢٠ مليون دولار، مُسجلة بذلك أعلى اللوحات مبيعاً داخل المزادات العالمية، وفي الوقت نفسه قامت جماعة "أنصار الدين" التابعة لتنظيم "القاعدة" باستهداف وتدمير الأضرحة في مالي، وكذلك يشهد الصراع المستمر في سوريا تدمير التراث الثقافي للدولة مثل قلعة الحصن.

ويرى الكاتب أن بيع تلك اللوحة في مقابل تدمير الآثار التاريخية، يمثل نقيضين ينبعان من تقدير القيمة المتصورة للفن في الأولى، والأهمية الاستراتيجية للتراث التاريخي في الثانية، كما أنهما حالتان تشتركان في شيء واحد هو إدراك القوة الكامنة وراء الفن والثقافة.

فالفن يُعبِّر عن المُثل الثقافية داخلنا، وللأشكال المختلفة من الفن تأثيرات على العديد من الناس من مختلف الثقافات، كذلك تُمكنا الهندسة المعمارية والأعمال الفنية كاللوحات الفنية والتحف وغيرها، من التعرف بشكل أعمق على الثقافة الأخرى، بل وتفرض ضرورة التقدير المتبادل للثقافات، وهو ما يشجع على التعاون لحماية الآثار من ناحية، ويُلهم البعض على حيازة بعض تلك التحف الفنية من ناحية أخرى.

في هذا الصدد، ظهرت الاتفاقيات الدولية لحماية التراث التاريخي، وتمَّ تنظيم تجارة الأعمال الفنية، لذا فإن النفوذ القانوني الناتج عن حماية الممتلكات الثقافية وتطوير سوق الفن العالمي يوضحان ظهور الاقتصاد السياسي للممتلكات الثقافية.

وقد ساهمت التطورات القانونية والمالية الناتجة عن الأحداث الخاصة بتدمير التراث والمواقع التاريخية أو سرقة التحف الفنية وغيرها، وما أفرزته من تداعيات سلبية على الأمن، في تعميق أهمية الاقتصاد السياسي للممتلكات الثقافية؛ حيث تشير السياسات المُتَبعَة لحماية تلك الممتلكات وتنظيمها، وكذلك اقتصادات سوق الفن، إلى أنها (أي الممتلكات الثقافية) عنصر مُكمل للقوة الصلبة والناعمة في العلاقات الدولية.

ويؤكد "نيميث" أن مصدر تلك القوة لا يكمن في الأعمال الفنية نفسها أو في المواقع التاريخية بقدر ما يكمن فيما تثيره من مشاعر إنسانية، فضلاً عن دور الثقافة في تحديد هُوية الدولة؛ فالتحف والروائع الفنية ليست إلا أحد مظاهر الفن، والفن أحد مظاهر الثقافة؛ لذا فإن أسواق الأعمال الفنية وقوانين حماية التراث الثقافي كلها مؤشرات تساهم في توقُّع تزايد دور الاقتصاد السياسي للممتلكات الثقافية في القرن الحادي والعشرين.

* عرض مُوجز لكتاب: "الأمن الثقافي.. تقييم قوة الثقافة في الشؤون الدولية"، والصادر في يناير ٢٠١٥.

المصدر:

Erik Nemeth, Cultural Security: Evaluating the Power of Culture in International Affairs (World Scientific Publishing Co, January ٢٠١٥) PP ٣١٢.

٠_ ١١٠٣٢ ٠٨-٠٤-٢٠٢٠

الموسوعة الجزاءرية للدراسات السياسية والاستراتيجية
www. Politics-dz.com

منظور الثقافة الإستراتيجية

الثقافة بصفة عامة ظاهرة ملازمة لعالم الاجتماع، تعمل كمتغير مستقل وتابع في نفس الوقت، من حيث أن الإنسان يصنعها وتؤثر في إدراكاته وسلوكياته بشكل متزامن؛ على افتراض أن البشر في كل الوضعيات يفكرون ويتصرفون ككائنات ثقافية. وطالما أنهم كذلك، فإنه لا يمكن فهم طريقة البشر في التفكير، مضمون الإدراكات التي يحملونها إزاء أنفسهم والآخرين، وتوقع الخيارات السلوكية التي سوف يتبنونها إزاء البيئة المحيطة بهم؛ إلا عن طريق فهم الثقافة التي يحملونها عبر عمليات التنشئة الاجتماعية، الاتصال، التعليم والمحاكات السلوكية. إن الثقافة في النهاية المطاف هي طريقة سلوكية وأسلوب حياة تعطي معنى للوجود الإنساني، وتوفر مرجعية لتوجيه وتقييم السلوك، وحتى تأكيد الذات الاجتماعية للفرد والمجتمع على حد سواء؛ بحيث أنها تمثل مصدر إشباع لحاجات لا نستطيع تحديدها بدقة لكننا نشعر بها ونسعى وراءها، وفي أحيان أخرى نضحي بالكثير من الأشياء المادية من أجلها.

اتّخذت المعاني الثقافية السابقة كأرضية نظرية لبلورة مفهوم جديد في حقل علم الإستراتيجية، من قبل جاك سنايدر أطلق عليه اسم "الثقافة الإستراتيجية"، لتفسير الجوانب المهملة من قبل النظرية التقليدية في تفسير السلوك الإستراتيجي للدول خلال الحرب الباردة، واتخذ من الاتحاد السوفياتي كحالة للتحليل. يقضي الافتراض العام الذي بنى عليه هذا الاتجاه الجديد في التحليل الإستراتيجي بأن الثقافة الإستراتيجية للدولة هي المتحكمة في توجيه سلوكياتها وطريقة ترتيب أولوياتها في عملية صناعة القرار، وتوفر البنية المعيارية في تصنيف الفواعل الأخرى وتشخيص مصالحها الإستراتيجية.

وإذا كان لسنايدر فضل يجب أن يذكر، فإنه وضع الأساس الأول لانطلاق اتجاه جديد في التفكير الإستراتيجي، يركز على العلاقة المحتملة بين العناصر الثقافية (الأفكار، الاتجاهات، والاعتقادات..) والشؤون الإستراتيجية؛ خاصة في ما يتعلق بدوافع شن الحرب، طريقة استخدام الأسلحة، وبناء السلم في العلاقات الدولية. اتخذ أنصار النظرية التكوينية من هذه الأرضية قاعدة لبيان الدور الكبير للثقافة في تحليل وفهم الشؤون الأمنية المركبة، من خلال افتراض أن التحليل المتكامل للشؤون الإستراتيجية والأمنية لا يستوفي شروطه ما لم يأخذ في الحسبان العناصر الثقافية إلى جانب العناصر المادية في تفسير سلوك الجماعات والدول إزاء القضايا الدولية.

بناءً على الأهمية التي تتمتع بها الثقافة الإستراتيجية في فهم وتفسير الشؤون الأمنية والإستراتيجية في العالم المعاصر، قمنا بتقسيم هذا الكتاب إلى ستة فصول، تضمّن الفصل الأول الجانب المفاهيمي الخاص بالثقافة الإستراتيجية والمصطلحات ذات العلاقة التحليلية بها؛ تناول الفصل الثاني تطور الفكر في الثقافة الإستراتيجية عبر الأجيال الثلاثة والحوارات الإستراتيجية بينها؛ عالج الفصل الثالث الجوانب النظرية في تحليل الثقافة الإستراتيجية؛ في حين تناول الفصل الرابع المسائل المنهجية في تحليل موضوعات الثقافة الإستراتيجية؛ تم تخصيص الفصل الخامس لتفسير طريقة القتال كأحد الموضوعات الرئيسية في تحليل الثقافة الإستراتيجية للدول؛ وأخيرا عالج الفصل السادس بعض حالات الثقافة الإستراتيجية عبر العالم، لتقديم نماذج توضيحية حول أهمية الثقافة الإستراتيجية كأحد مجالات البحث في علم الإستراتيجية المساهمة في تطور هذا الحقل.

تعريف الثقافة الإستراتيجية

عند استقراء تراث الثقافة الإستراتيجية، نجد أن هناك آراء كثيرة حول تحديد مضمون هذا المصطلح، البعض منها متقارب والآخر متباين بشكل شديد، إلى درجة أن المنظّر الواحد اقترح أكثر من تعريف؛ لكن في كل الأحوال الغاية النهائية من كل التعاريف مفيدة من الناحية النظرية والمنهجية، لأنها ساهمت في إبراز أهمية موضوع الثقافة الإستراتيجية كأحد أجندة البحوث الأكاديمية والدراسات الإستراتيجية الحديثة، ولهذا السبب سوف نعرض الكثير من هذه التعاريف المقترحة. في هذا الصدد، عرّف روبرت باثيرست Robert Bathurst "تلك الأنماط البارزة الثقافة الإستراتيجية بأنها:

للسلوك الإستراتيجي الذي يؤشر على الطرق الاجتماعية في رؤية والاستجابة للواقع". ويرى دنيس كافناف Dennis Kavanagh أن الثقافة الإستراتيجية هي: "ثقافة سياسية في الأصل كتعبير مختصر في إعطاء البيئة العاطفية والاتجاهية ضمن النظام السياسي لجماعة الدفاع [معنى ذي قيمة إستراتيجية]".

وهناك من يرى أن الثقافة الإستراتيجية تتضمن: "الاعتقادات، القرارات، المعايير، وقيم صناع القرار الرئيسيين وقادة الدول .. تؤثر الثقافة على الأفراد، والقادة فرادى الذين يصنعون السياسة"؛ أو هي: "الاعتقادات الفلسفية، الافتراضات والبديهيات التي تصنع من قبل فاعل ينظر إلى عالم السياسة والنزاعات السياسية".

تعرّف وكالة خفض التهديد الأمريكية الثقافة الإستراتيجية بأنها: "مجموعة من الاعتقادات، الافتراضات، ونماذج السلوك المشتركة، المشتقة من التجارب المشتركة والتراث المقبول (الشفهي والمكتوب)، التي تشكل الهوية الجماعية والعلاقة بالجماعات الأخرى، والتي تحدد الأهداف المناسبة والأدوات من أجل إنجاز الأهداف الأمنية".

اتجاهات التفكير في تحليل الثقافة الإستراتيجية

بدأت البحوث في تحليل الثقافة الإستراتيجية من خلال طرح التساؤلات حول العلاقة بين الثقافة والسلوك الإستراتيجي للدول في التعامل مع بعضها البعض على المستوى الدولي، أو في التعاطي مع التحديات الأمنية الداخلية والمقاربات المناسبة لتثبيت الاستقرار الأمني والمحافظة على تماسك المجتمع؛ وذلك بناءً على افتراض عام أن كل سلوك إستراتيجي له امتداداته الغائرة في التاريخ الإستراتيجي، وبالتالي تظهر حاجة الباحثين في الشؤون الإستراتيجية والعسكرية بحاجة لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا من أجل تطوير إطار نظري حول الخلفية التاريخية للسلوك الإستراتيجي. لا يتناول البحث في الثقافة الإستراتيجية فقط الجذور التاريخية للسلوك، وإنما أيضا تحليل الثقافة كسياق لتطور الأفكار الإستراتيجية، وفي نفس الوقت كبعد لرسم وتنفيذ وتقييم الإستراتيجية.

وإذا أردنا تصنيف مجالات البحث في الثقافة الإستراتيجية، فإنه يمكن تقسيمها إلى مجموعة من الاتجاهات الرئيسية: ١)الاتجاه الأنثربولوجي وعلم الاجتماع الثقافي، الذي يبحث في تطور الثقافة

عبر الزمن من الحضارات القديمة إلى الدول الحديثة؛ ورصد حالات الاستمرارية والقطيعة، وتحديد جسور الترابط الثقافي وتأثيرها على السلوك الإستراتيجي الحالي. تندرج في هذا الصدد دراسة ابن خلدون الذي حلل خلالها ثقافات الأمم الغابرة قبل الميلاد مثل عاد وثمود والحضارة الفرعونية وعلاقتها بالسلوك القتالي في الأمم الحاضرة (تحليل العلاقة بين الرياسة والعصبية وديناميكية قيام الملك[١])، والدراسات الثقافية لعلماء الأنثروبولوجية وعلم الاجتماع التي تضمنت تحليل الأنماط الثقافية وتأثيرها على السلوك عبر الزمن[٢].

٢) تحليل الثقافة كسياق لتطور الأفكار الإستراتيجية، المذاهب، فن العمليات والتكتيكات القتالية؛ وهي المحاولات التنظيرية التي وردت في أعمال كولن جراي ضمن ما أسماه بالإطار النظري "للنزعة السياقيةContextualization " في التحليل الإستراتيجي.

٣) تحليل الثقافة كأحد أبعاد الإستراتيجية، وهي الأفكار التي ظهرت جزئيا في عمل مايكل هاورد عام ١٩٧٩، وقام كولن جراي بإثرائها لاحقا في عمله المشهور Michael Haward "الإستراتيجية الحديثة Modern Strategy".[٣] [٤] الاتجاه التكويني الذي ظهر حديثا في ومايكل وليامز Alexander Wendt[٤] الدراسات الأمنية الدولية من قبل ألكسندر واندت ، اللذان ركزا اهتمامهما على تحليل العلاقة بين الأفكار والهوية والسلوك Michael C. Williams الإستراتيجي والأمني. الحقيقة أن هذا الاتجاه نال اهتماما واسعا في الدراسات الإستراتيجية خلال فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، بسبب انتشار الحروب الأهلية والصراعات الإثنية وعمليات التطهير العرقي والطائفي وحتى الديني في عدد من الدول عبر العالم، والتي كانت محرّكة بواسطة الانقسامات العرقية والدينية والمذهبية والأزمات الاقتصادية والأمنية داخل المجتمع الواحد، في مقابل ضعف ملحوظ في قوة الدولة.

٥) الاتجاه الخامس الذي ساهم في تطوير دراسات الثقافة الإستراتيجية هو الذي ركز اهتمامه على تحليل العلاقة بين الإدراك الإستراتيجي والسلوك الفعلي لصناع القرار في الحكومة، وأحد المساهمين في تطوير هذا الاتجاه ستيفن كوفينجتن Stephen R. Covington. لكن من ناحية الامتداد المعرفي، يرجع الفضل في طرح مقاربة الإدراك في فهم وتفسير العلاقات الدولية إلى روبرت

، الذي حاول تفسير تأثير الإدراك وسوء الإدراك لصناع القرار على Robert Jervis جيرفيز توجهات السياسة الخارجية للدولة، ونقل مجال الاهتمام والتحليل إلى البنية المعرفية/الإدراكية لصناع القرار؛ بناءً على افتراض عام أن الحرب أو السلم يصنعان في عقول صناع القرار قبل أن يتجسدا على البيئة الفيزيقية للعلاقات الدولية.

يتمثل الاتجاه السادس الذي ساهم في إثراء وتطور الدراسات في موضوعات الثقافة (٦ الإستراتيجية -ولو بطريقة غير مباشرة- في تلك الأعمال الأكاديمية التي بحثت موضوع الثقافة السياسية وتأثيرها على سلوك الأفراد، الجماعات، والدول؛ سواء على المستوى الوطني أو الدولي. يقضي الافتراض العام الذي يقوم عليه تقدير أهمية الثقافة السياسية في توجيه السلوك بأنها تتضمن: "التعهد بقيم [معينة] مثل المبادئ الديمقراطية والمؤسسات، الأفكار حول الأخلاق واستخدام القوة، حقوق الأفراد أو الجماعات، والميول نحو دور الدولة في السياسة العالمية". هناك الكثير من المنظّرين والباحثين الذين ركزوا اهتمامهم على بحث الثقافة السياسية من أجل فهم وتفسير سلوك الدولة في البيئة الداخلية والخارجية، يقودهم علماء الاجتماع من أمثال ماكس فيبر Max Weber ، وآن سويلدر Ann Swidler نموذجا أكثر" ، قدّم هذا الأخير تالكون بارسونز Talcott Parsons تعقيدا للترابطات بين الثقافة وسلوك الدولة، تتوسطها الإستراتيجيات الثقافية للفعل".

الجيل الأول: التأثير الثابت

في مفهوم الامن الثقافي ـ اعداد الباحث احمد حسين. المركزالديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية١٢ اغسطس٢٠١٨
democratica.de

ان مقولة الامن الثقافى لاتعنى زيادة وتيرة الرقابة على الثقافة بكل الياتها ومناشطها ووسائلها ولاتعنى الخضوع الى مقتضيات السائد وغياب حالات الابداع والمبادرة وانما تعنى ضرورة الانطلاق من رؤية ثقافية حضارية فى التعاطى والتواصل مع كل شؤؤن وقضايا الثقافة الانسانية فالثقافات الانسانية جميعها تنطلق من اطار مرجعى ولاتوجد ثقافة انسانية

بلااطار مرجعى او حضارى. ولانفتاح الثقافى الحقيقى لايمكن انجازة وتحقيقة بدون اطار مرجعى يحدد معايير الاختيار الثقافى ولم يسجل لنا التاريخ ان هناك انفتاحا وتواصلا بين الثقافات الانسانية قد تم وتحقق بعيدا عن ضرورة وجود المرتكزات الفكرية والمعرفية التى لانفتاح لايعنى التفلت من الضوابط كما انة لايعنى [١]ينطلق منها خيار الانفتاح والتواصل وا الانخراط فى سجالات ايديولوجية مع الثقافات الانسانية الاخرى وانما يعنى فهم حركة الثقافات الانسانية الاخرى بكل مراحلها ومحصلتها واستيعاب ميكانزماتها والعمل على هضم عناصر القوى فيها فمقولة الامن الثقافى والخصوصية الثقافية والمجتمعية لاتتشرع فى الانطوء والانزواء بعيدا عن منجزات الحضارة العصرية الحديثة وانما التعامل معها بما يضمن اكتساب نقاط قوتها وتلاشى سلبياتها ولكن مانرة ومايحدث للمجتمع المصرى خاصة والوطن العربى عامة هو التهام ثقافى فثقافة الغرب اصبحت هى سيد الموقف واصبح الشباب يرون مواطن الفخر لديهم تكمن فى التمسك بثقافة واسلوب الغرب دون ادنى تغيير او تبديل عليها بما يتماشى مع قيم ومعايير مجتمعهم فالمشكلة ليست فى الشباب وفقط بل ان ماوصل الية الشباب هو نتاج السيب والاهمال فى دور العديد من الاطراف المعنية بالحفاظ على الامن الثقافى الوطنى بداية من الاسرة والاعلام ونهاية بدور الدولة والمؤسسات الدينية فى الرقابة على الافكار والمعتقدات التى يتم بثها للشباب من خلال كافة وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقرؤءة لذا فان مشكلة الامن الثقافى والهوية الوطنية تمثل شكل هندسى يشارك كل طرف بضلع من اضلاعة حيث تمثل الاسرة قاعدة الشكل الهندسى وتشاركها باقى المؤسسات المجتمعية فى فى استكمل مهمة الحفاظ على الامن الثقافى والهوية الوطنية ومن خلال تلك الورقة نقوم بعرض ادوار كل من الاسرة والمؤسسات التربوية والاعلام ومؤسسات المجتمع المدنى والدولة والهيئات الرقابية فى الحفاظ على امننا الثقافى وهويتنا الوطنية. [٢]

WWW.ALBAYAN. .CO.UK.

مجلة البيان العدد٣٨١ سنة ٢٠١٩المنشور على موقع المجلة بتاريخ ١٥ جمادي الاول ١٤٤٢هـ

- لأمن الثقافية

د. سعيد بكّور ١/٩/٢٠١٩ .
العدد : ٣٨١

- الأمن الثقافي . أد. سعيد بكور.

-
- يحيل مصطلح الأمن الثقافي إلى شعور الفرد والجماعة بالاطمئنان على هويتهم، وإحساسهم بالأمان عليها من الخطر والهجوم والتهديد والمحو والتشويه، ومن هذه الغاية يكتسب مفهوم الأمن الثقافي أهميته وخطورته نظراً لارتباطه بالثقافة التي تعدّ مكوناً رئيسياً من مكونات الوجود؛ ذلك أن من لا هوية له لا وجود له، وإن تزيا بزي الحضارة ثقافة، ولغة، وسلوكاً.
- ولعل الدولة بمؤسساتها هي الحافظ للأمن الثقافي للجماعة من خلال سياساتها الحمائية التي تقوم على غرس الاعتزاز بالثقافة، وربط الأجيال بتاريخها وكل ما يشكل خصوصيتها الوجودية، وتقوية حس الانتماء لدى الأجيال المتعاقبة، ومع انعدام الرؤية الهادفة إلى تحقيق الأمن الثقافي تبقى الثقافة المغلوبة نهباً للثقافة الغالبة، غير قادرة على المقاومة والتحصين، مكتفيةً برد فعل دفاعيّ.
- لقد أصبح العالم، بفعل العولمة، قرية صغيرة أو كبيرة، انتفت فيها الحدود الجغرافية والحواجز الثقافية، وترتب على ذلك انفتاح الثقافات وتداخلها لتصير عملية المحو والتخريب التي تمارسها الثقافة الغالبة على نظيرتها المغلوبة أمراً متيسّراً لوضوح الرؤية وسهولة الاستهداف، ولا يعني ذلك التضخيم من خطر العولمة وفعلها التدميري تجاه الثقافات الضعيفة التي لم تستطع الثبات أمام مدها الطاغي وموجاتها العاتية؛ فكم من لغة انقرضت وكم من ثقافة انمحت.
- تسعى العولمة إلى تنميط العالم وفق نموذج ثقافي واحد هو نموذج الثقافة الغالبة التي تملك من الأسلحة أعتاها وأكثرها فتكاً بالثقافة الضعيفة التي لا تمتلك مناعة واقية، حيث تكون في موقع مواجهة تتعدد أشكالها بين الدفاع والنكوص والهجوم، وفي كل الحالات تخسر الثقافة المهاجَمة كثيراً من ملامحها وعناصرها التي اكتسبتها طيلة قرون من التكوّن والتشكّل الجيني، ويصيبها من ثم داء فقدان المناعة الثقافية الذي ينتج عن تدمير جهاز المقاومة الداخلي للثقافة.
- لكل ثقافة خصوصياتها التي تشكّلت عبر مراحل من التكوّن حتى استوت مميّزة الملامح عن سائر الثقافات الأخرى، وتكتسب أيّ ثقافة سماتها من

أمور كثيرة خاصة يمكن الاصطلاح عليها بالملامح الثقافية التي تنتج عما يمكن وسمه بالجينات الثقافية، فلكل جماعة جينات تتوارثها، منها الثابت ومنها المتغيّر، وهذه الجينات صارت مع هبوب رياح العولمة مهددة بالخلل الناتج عن فيروسات دخيلة تؤدي إلى انتشار سلوكات وقيم هجينة وظهور مخلوقات ثقافية مشوهة فاقدة للذاكرة.

- لقد استطاعت العولمة بأسلحتها وعتادها أن تخترق الثقافات الضعيفة التي تفتقر إلى مناعة تساعدها على المواجهة والدفاع، مما يسهل محوها واندثارها وفي أقل الأحوال ذوبانها، وفي هذه الحالة تفقد الثقافة ملامحها كلياً وتغدو ممسوخة مقلِّدة، فتحدث القطيعة الثقافية مع الماضي والتاريخ واللغة والدين والعرق، ويغدو المنتمي لهذه الثقافة بلا هوية، ولعل أبشع داء يمكن أن يصيب المنتمين للثقافة المهددة الضعيفة هو داء فقدان الذاكرة الثقافية الذي ينتج أساساً عن تدمير الخلايا الثقافية.
- تتأرجح الهوية الثقافية في علاقتها بالعولمة بين الذوبان والانصهار؛ ففي الحالة الأولى تفقد الهوية كل الخصائص المميزة، وتكون مجرد مكون في لجّة العولمة وأتونها الذي يبتلع الثقافات، أما في الحالة الثانية تحافظ الثقافة على ملامحها وشكلها وتكون فاعلة غير تابعة، وهكذا يعسر على العولمة محو الهوية أو إقصاؤها لأنها تمتلك المناعة اللازمة التي تمكنها من المقاومة.
- إلى جانب التشوه الخِلقي والعمراني والبيئي يمكن الحديث عن التشوه الثقافي الذي يصيب هوية من الهويات بفعل دخول العادات والتقاليد الغريبة عنها وقبولها دون غربلة أو تمحيص، فأمام موقف الدهشة والانخداع والتبنّي تجد الثقافة نفسها قد داخلتها عادات وأفكار وقيم شوّهت ملامحها ومحت كثيراً من سماتها التي طالما جاهدت للحفاظ عليها.
- يسهم التشوه الثقافي في جعل الثقافة بلا ملامح مميّزة؛ فلا هي تحافظ على ما يشكل خصوصيتها ولا هي تكتسب السمات التي تميز الثقافة الغالبة، والملاحظ للتحولات التي شهدتها مجتمعاتنا في العقود الأخيرة يرى ما طرأ من تغيّرات مست كثيراً من خصائصها، الشيء الذي أفقدها ما كان يميزها في مرحلة من المراحل حيث لم تكن الهجمات الثقافية قد استعرت بعد.

- وعليه؛ لم يعد معقولاً أن نتحدث عن مفهوم النقاء والصفاء الهوياتي، خصوصاً في ظل انفتاح العالم على كل الروافد الثقافية والرياح التغييرية التي تمس الأخلاق والسلوكيات والعادات، ولكن يمكن الحديث عن هوية ممانعة تحاول أن تحافظ على أهم ثوابتها لا كلها، ولعل الأمر يبدو صعباً على حراس الثقافة الساهرين على حفظ الأمن الثقافي.
- وارتباطاً بالتشوه الثقافي تعدّ عولمة الأخلاق من أكثر سلبيات ظاهرة الكونية، حيث أدى تلاشي الحدود الثقافية والجغرافية إلى تسرّب كثير من الأخلاق الدخيلة والقيم الغريبة، عبر قنوات كثيرة أدت إلى فساد الذوق، وتشوه القيم، وتهديد صفاء التشكيل الثقافي، وانتقل أثرها المادي إلى إحداث تشوهات أخلاقية طالت اللسان والقيم والعادات فأفرز ذلك خللاً في جهاز الثقافة العام، مما جعل الهوية عرضة للتخريب والتشوّه.
- يدفعنا الحديث عن التشوه الثقافي إلى مناقشة السبيل الذي يضمن للثقافة الحفاظ على خصوصيتها وأمنها من الهجوم والهدم والمحو والإذابة، وبعيداً عن موقف الانغلاق على الذات وشيطنة العولمة، وجب الحديث عن المناعة التي تملكها الثقافة في مواجهة تهديد العولمة وخطرها؛ هذه المناعة التي لا يمكن أن تكون إلا بوجود سياسات ثقافية يقوم عليها حراس الثقافة يكون هدفها حماية الهوية من الموت.
- وهكذا؛ ينبغي لحماة الثقافة وحرّاسها أن يعملوا على رفع الاعتزاز لدى الجماعة من خلال ربط الأجيال الحاضرة واللاحقة بكل ما يمت للثقافة بصلة، ويكون ذلك عبر قنوات التعليم والأسرة والإعلام، فيتنفس الطفل هواء الهوية وتترسخ في ذهنه ووجدانه ووعيه صورة الثقافة وقوة الانتماء التي تتغذى بأشياء كثيرة متداخلة لا يمكن فصلها، باعتبارها كلاً متكاملاً، مع ضرورة الانفتاح على ما يمور في العالم، وتستطيع الثقافة أن تمارس عملية الغربلة على ما هو دخيل عليها مما لا يلائم خصوصيتها، واحتضان القيم الإنسانية التي لا تتعارض مع القيم المحلية - إذا توفرت لها المناعة الكافية الواقية.
-
-